بعد عودة مرض التدرن وتفشي السرطان

كارثة صحية تهدد مدن محافظة ميسان

ميسان / و. أ. عراقيون

أقامت دائرة صحة ميسان مؤتمرا نوقشت خلاله بحوث علمية وميدانية تنذر بحدوث كارثة صحية قادمة وأخطاء صحية بلا بدائل وحلول. ولقد تطرقت البحوث إلى حقيقة الأرقام الإحصائية المسجلة في مستشفيات المحافظة التي تشير إلى خطورة الوضع الصحي في حال استمرار الأمور على ماهي عليه من إهمال ونقص في المستلزمات الأساسية التي تتعلق بصحة المواطن والأدوية والعلاجات اللازمة والأجهزة العلمية الخاصة بالفحوصات والتشخيصات المرضية وعدم وجود المختبرات الخاصة بفحص الأغذية الداخلة إلى المحافظة من الخارج لبيان مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري. وأكدت تلك الأرقام نتائج وخيمة من النسب المسجلة، إذ بلغت نسبة الوفيات للأطفال الخدج ٢٧٪ بينما بلغت وفيات حوادث الإصابات بالطلق الناري ٦٧٪ تتوزع بواقع١٤٪ وفيات بوساطة الإصابة بالآلات القاطعة و١٠٪ وفيات الحروق لعدم وجود مركز متخصص بالحروق أو وحدة متخصصة إذ أدت عمليات الحروق لهذا العام إلى وفات (٥٠) شخصا من أصل (٣٠٠) دخلوا المستشفى بسبب الحروق.

التدرن والسل

وأشارت دراسة ميدانية وسريرية إلى عدد الإصابات الحاصلة بمرض التدرن الرئوي التي تذكرنا بسنوات الخمسينيات والستينيات حيث بلغ عدد الإصابات (٤٠٠) إصابة نتيجة سوء الوضع الصحي في بعض مدن المحافظة اذ بلغت أعداد المرضى الجدد المصابين بهذا المرض(٨٩) حالة في حين بلغ عدد المرضى المصابين بالتدرن الموجب الفعال(٤٨) حالة وعدد المرضى المصابين بالتدرن السالب(٢٤). وبلغ عدد المصابين بالتدرن خارج الرئة(١٧) بينما بلغت إصابات الأطفال بالأمراض الصدرية المختلفة خاصة السل الرئوي(٨٥) إصابة كما تعاني العيادة الاستشارية في المحافظة قلة العلاجات الدوائية في العيادة وتردي الوضع الصحي وقلة الملاكات المتخصصة وعدم وجود الأجهزة اللازمة للفحص والأشعة وغيرها من المستلزمات الضرورية.

في حين أشارت دراسة أخرى إلى الأرقام الإحصائية لانتشار مرض الحمى السوداء في مدن المحافظة نتيجة سوء الوضع الصحي وانتشار الكلاب السائبة والبعوض حيث بلغت الإصابة في قضاء الميمونة (٨٥) إصابة وناحية كميت (٦٨) إصابة وفي قضاء قلعة صالح(٤٣) إصابة وقضاء الكحلاء(٥٠) إصابة وناحية المشرح(١٥) إصابة وناحية علي الشرقي (١٢) إصابة وناحية السلام(٢٩) إصابة وناحية العدل(١٢) إصابة وناحية العزير (٦) إصابات أما بالنسبة لمركز مدينة العمارة فقد بلغت (٤٨) إصابة ضمن منطقتي (أبو رمانة والعروبة) ..وهناك إصابات مميتة للأطفال بهذا المرض وتعاني دائرة الصحة شحة الأدوية والعلاجات الخاصة بهذا المرض ..، كما أن هناك إهمالاً في عمليات التضبيب المسائي ورش المستنقعات والتجمعات المائية بالمبيدات الحشرية.

٦٨ اصابة بالسرطان

وأشارت مداخلات علمية من الحاضرين إلى بعض الملاحظات المهمة التي تخص حاجة المحافظة إلى مركز للسرطان لمعرفة عدد المرضى المسجلين فيه إذ تشير الأرقام إلى وجود (٦٨) حالة إصابة مختلفة بالسرطان وكذلك عدم وجود مركز للإيدز ومركز للجملة العصبية وحاجة المحافظة إلى مشاريع صحية وتوسع في بعض الخدمات وتحديث بعضها الآخر منها فضلا عن شمول المؤسسات الصحية بخطط للأعمار والتأهيل التي تتناسب والتطور الحاصل قياسا بما هو حاصل الآن في بعض البلدان العربية. فيما تطرق بعض الحاضرين إلى ضرورة الاهتمام بمصادر مياه الشرب المجهزة للمواطنين وموضوع قدم الشبكات وتقادم الزمن عليها الأمر الذي سبب حدوث عوارض وثقوب في اغلب الأنابيب وتسرب مياه المجاري اليها وحدوث حالات تلوث ..، فضلا عن ظاهرة المخلفات والمياه الصناعية التي تطرحها المعامل والمؤسسات الإنتاجية في الأنهر والجداول كمعمل ورق ميسان والسكر والزيوت والألبان نتيجة لعدم معالجة تلك المياه صحيا قبل طرحها إلى الأنهر كما أن ظاهرة التلوث البيئي والهوائي الذي يحصل نتيجة وجود أكثر من (١٣) معملا للطابوق التي تصدر غازات هايدروكاربونية سامة نتيجة عدم التزامها بوضع منظومات الحرق النظامية وعدم مراعاة أصحابها للمحددات البيئية في عمليات تشييد تلك المعامل.

وأفاد التقرير ان عدم وجود مجازر نظامية في العمارة ادى إلى انتشار ظاهرة الذبح خارج المجازر نتيجة عدم صلاحية المجازر الحكومية كمجزرة العمارة وعلي الغربي .. وشخصت بعض الملاحظات الرقابة غير الفاعلة لحقول الدواجن التي تقع في مناطق خطرة امنيا مما يجعل إجراء الكشوفات عليها متعذرا يضاف إلى ذلك ضعف السلطة التنفيذية إضافة لعدم وجود معالجة لمشاريع الصرف الصحي بالمحافظة حيث تصب اغلب مياه المجاري الثقيلة في الأنهار الأمر الذي يؤدي إلى التلوث يضاف إلى ذلك عدم وجود وحدات لمعالجة النفايات في المستشفيات عدا مستشفى الصدر والتي تعاني هي الأخرى عطلات عديدة. وأشارت طروحات أخرى إلى ظاهرة غياب المساحات الخضر في المحافظة حيث تعرضت اغلب الأشجار في المتنزهات والحدائق ضمن الحزام الأخضر إلى فؤوس الحطابين لتحيل أشجارها الجميلة المعمرة إلى حطب ووقود نتيجة شحة الوقود وانطفاءات التيار الكهربائي المتكررة لذلك فان المدينة تعاني وجود مناطق خضر حيث زحفت الصحراء إلى عمق المدينة .

اعادة ٢٧٠٠ مفصول خلال عام ٢٠٠٤

وزارة التربية تغلق ملف المتضررين سياسياً واقتصادياً

بغداد - عامر القيسي

أصدرت وزارة التربية قراراً -طال انتظاره يقضي بإعادة جميع المفصولين السياسيين والمتضررين من النظام السابق وأعلن السيد وزير التربية الدكتور سامي المظفر في مؤتمر صحفي ان القرار يشمل جميع المتضررين دون استثناء، وان عدد الذين سيعادون ، عشرة آلاف ، موظف لمختلف مراكزهم الوظيفية (معلم، مدرس، موظف..الخ).

ووقوفاً على تفصيلات اكثر لهذا القرار وآلية تطبيقه، ومصير الآف طلبات الإعادة التي لم يشملها هذا القرار التقت المدى بالدكتور عباس كاظم مراد المشرف على لجنة الإعادة في ديوان الوزارة الذي اجاب على استفساراتنا قائلا.

لا نجانب الحقيقة، اذا قلنا ان وزارة التربية كانت اكثر الوزارات معنية بهذا القرار بسبب كثرة المتضررين السياسيين فيها. إذ عمد النظام السابق على تبعيث التعليم وابعاد مَن لم يكن بعثياً عنه. وكذلك عمد الى مؤاخذة منتسبي الوزارة باعمال غيرهم من ذوي اقربائهم.

لقد تسلمت الاشراف على اللجنة منذ وقت قريب وكان امامنا عمل كبير ، بسبب كثرة الطلبات وضرورة فرزها وتصفيتها واتخاذ القرار المناسب بشأنها، كانت امامنا (٤٥٠٠٠) الف معاملة طلب اعادة.. ومراعاة للظرف الذي يعيشه البلد وتقديراً للظروف الصعبة واسهاماً في القضاء على سرطان البطالة - منبت كل سوء- المواطنين فرصة المساهمة في عملية التنمية ، اطلق السيد الوزير حملة الاعادة الكبرى موازاة مع حملة مماثلة للتعيين الجديد، لسد الشواغر في المناطق البعيدة. وبدأنا اعتباراً من ١٢/١٨ باصدار قوائم الاعادة بمعدل الف اسم كل يوم ومن مختلف المحافظات وخلال عام ٢٠٠٤ تكون الوزارة قد اعادت (٢٧٠٠) مفصول سياسي الى اعمالهم وهذا بحد ذاته يعد انجازاً كبيراً.

اعادة المتقاعدين

❖ وماذا بشان بقية الطلبات؟

- لقد امكن السيد الوزير في لقائه مع اعضاء اللجنة باعادة المتقاعدين ممن اكملوا السن القانونية من المتضررين السياسيين واذا كانوا غير ذلك يعادون بعقد مع احتفاظهم بحقوقهم التقاعدية وأوعز سيادته ايضاً، بتعيين المنتدبين سابقاً.

كما راعى الجوانب الإنسانية ، فطالب العودة ، إذا كان لديه قريب مقعد سيعاد، وإذا كانت أرملة ولها أطفال يجاب طلبها بالعودة ، كما وجه باعادة تاركي العمل لأسباب اقتصادية بعد دراسة كل حالة، وبذلك قطعنا الطريق على ضعاف النفوس الذين كانوا يبتزون المواطنين بالرشاوى او من خلال الاحتيال عليهم ووعدهم باعادتهم الى أعمالهم.

الحالات الخاصة

وعن معالجة اللجنة للحالات الخاصة: أجاب ستصدر قوائم بغير المشمولين مع بيان سبب عدم شمولهم، وتصدر قوائم اخرى بمن في معاملاتهم نقص لإكمالها. واقول ان باستطاعة أي متضرر يعتقد بأنه لم يأخذ حقه، الاتصال بالوزارة عبر مكتب الشكاوى والهاتف المخصص لذلك ليقف على مآل طلبه.

تربية ديالى تتهيأ لتنفيذ برنامج التعليم المسرّع

بعقوبة - المدى

تستعد المديرية العامة للتربية في ديالى لتنفيذ برنامج التعليم المسرّع الذي يشمل الطلاب من اعمار (١٢-١٨) سنة ممن هم خارج المدارس في الوقت الحالي.

أعلن ذلك للمدى مدير التخطيط التربوي في مديرية تربية ديالى فوزي حمودي ابراهيم وقال: ان هذا البرنامج يفيد الطلبة الذين تركوا دراستهم ولا يحق لهم الدوام في المدارس الابتدائية وقد تم تشكيل لجان في الوحدات الادارية لحصر المشمولين به حيث وزعت استمارات تحدد احدى فقراتها ان كان الطالب راغباً في اكمال دراسته ام لا ، من اجل تحديد اعداد الراغبين في كل وحدة ادارية لاكمال دراستهم ، تمهيداً لفتح مدارس خاصة بهم اذا كانت هناك اعدادا كبيرة ، او صفوف ملحقة بالمدارس الابتدائية إذا كانت اعدادهم قليلة، وضمن هذا البرنامج يصار الى دمج الصفين الاول والثاني بمرحلة واحدة والثالث والرابع بمرحلة واحدة وكذلك الامر مع الصفين الخامس والسادس ويمنح التلميذ بعد ثلاث سنوات شهادة المرحلة الابتدائية .

١٠٠٠ معلم و١٠ مدارس

وقال مدير التخطيط التربوي: وفي اطار هذا المشروع هيأنا مائة معلم جرى توزيعهم بواقع ٢٥ معلماً لمركز بعقوبة و١٥ معلماً لكل قضاء من أقضية المحافظة مع تهيئة عشر إدارات مدارس. كما تم تحديد مجموعة من سبعة معلمين ومديرين اثنين ومشرف واحد من المشمولين في البرنامج ليكونوا قادة مرجعيين بعد تدريبهم في بغداد، إذ سيقومون بعد ذلك بفتح دورات لتدريب بقية المشمولين داخل المحافظة.وعن سؤالنا عن مدى تقبل المشمولين من التلاميذ للانخراط في هذا البرنامج اجاب مدير التخطيط، ان المديرية لم تصل الى حصر العدد النهائي بعد لكن الاقبال بالمئات . كما ان الوزارة ستقوم بتوفير الكتب والمستلزمات الدراسية الاخرى لإنجاح المشروع.

وقال مدير التخطيط التربوي ان المديرية عقدت ندوة إعلامية لغرض تبصير اولياء امور الطلبة بأهمية وما هية التربية الخاصة، وهي برنامج معد للتلاميذ من ضعاف السمع وضعاف البصر وضعاف النطق ومن بطيئي التعلم وفتح صفوف خاصة بهم بحيث يتراوح عدد تلاميذ الصف الواحد بين ٦-١٣ تلميذاً. واكدنا ان هذه الصفوف ليست للتلاميذ المتخلفين مثلما يشيع البعض. وأولياء الامور الان اكثر استعداداً وتفهماً لزج أبنائهم ضمن صفوف التربية الخاصة .

يذكر ان الندوة التعريفية بثقافة التربية المفتوحة، وخلال الندوة ألقيت محاضرات من قبل مختصين في علم النفس السريري والصحة النفسية.

من جانب آخر أوضح مدير عام تربية ديالى السيد عبد الكريم جعفر احمد ان وزارة التربية خصصت منحة قدرها مليون دينار لكل مدرسة من مدارس القطر وان مديرية تربية ديالى وجهت كتاباً الى إدارات المدارس طالبت فيه بطبع أسئلة امتحانات نصف السنة من مبلغ المنحة المذكورة وعدم تحميل أولياء امور الطلبة أية أعباء مالية.

النجف تشهد المزيد من الإنجازات الخدمية

تطور واضح في قطاع توفير ماء الشرب.. وتخصيص ٥ ملايين دولار لإعمار المدارس

النجف - صفاء المحنة

شهدت محافظة النجف إنجاز العديد من الخدمات من اجل تطوير المحافظة وخدمة مواطنيها في مجالات الامن وتوفير مياه الشرب والتربية .

مدير شرطة النجف العميد غالب الجزائري اعلن لمراسل المدى: ان معدل الجريمة في المحافظة انخفض بنسبة ٧٠٪ عن معدلاتها بداية عام ٢٠٠٤ وان الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ذلك هي الوعي والحس الوطني لابناء المحافظة وحرصهم ان تكون مدينة النجف مناراً ومثلاً يقتدى به في عموم مدن العراق واضاف ان الجهود الكبيرة التي يبذلها افراد الشرطة بخاصة في المناسبات الدينية وتعاون المسؤولين فيها اعطى ثماراً طيبة تمثلت في انخفاض نسبة الجريمة واستقرار وضعها الامني الا ما حدث مؤخراً من انفجار ارهابي واشار الجزائري الى القاء القبض على عدد من الاشخاص الذين دخلوا الى المدينة بصورة غير شرعية وتم ترحيلهم اضافة الى القاء القبض على العديد من عصابات النهب والسلب والسطو المسلح والقتل والاختطاف . وذكر ان افراد هذه العصابات جميعاً قدموا من خارج المحافظة واتخذوا منها مسرحاً لجرائمهم او مقراً او وكراً لهم.. حتى ان رجالنا تمكنوا من القاء القبض على احد مرتكبي العمل الإرهابي الأخير.

مديرية الماء

ومن جهة اخرى ذكر مندوبنا. ان الملاكات الهندسية والفنية لمديرية الماء في النجف نفذت العديد من الشبكات الحديثة لنقل الماء الصالح للشرب لأحياء في مركز المدينة وعدد من النواحي والاقضية.

وقال المهندس حميد السلامي معاون مدير الماء في المحافظة ان العمل يجري لتنفيذ شبكات جديدة للماء الصافي لاكثر من (٢٠) حياً سكنياً فضلاً عن تبديل الشبكات القديمة التي اصبحت خارج الخدمة وتشمل هذه الاحياء- حي الاسكان والخط الناقل لمحيط هي السعد باتجاه الكوفة وتبديل الخطوط الناقلة لمشروع الماء في المشخاب وناحيتي القادسية والحيدرية، واوضح ان ملاكات المديرية الفنية تمكنت من تأهيل مشروع ماء الكوفة ومحطة التقوية في مشروع ماء النجف بعد الاحداث الاخيرة في المحافظة كذلك قامت بتأهيل مشروع ماء الحرية العالي ونصب مجمع في منطقة البراكية بطاقة مليون غالون في اليوم.

مشاريع تربوية

وبين مندوب المدى، نقلاً عن مصدر مسؤول في مديرية تربية النجف ان وزارة التربية رصدت مبلغاً مقداره خمسة ملايين دولار لاعمار واعادة تأهيل مدارس مدينة النجف.

وقال اسماعيل خليل مدير التربية في المحافظة انه سيتم وضع خطة لغرض تنفيذ هذه المشاريع. وان الاهتمام ببناء مدارس جديدة يأتي في اطار السعي لاستيعاب الاعداد الكبيرة من الطلبة.

بعد ان هجر النظام السابق عراقيين واستولى على أملاكهم

٢٠٠ قضية امام هيئة دعاوى الملكية في المثنى

المثنى- عدنان سمير

ظلت معضلة الملكية المصادرة من الافراد و الأسر أثر القرار الجائر في عقد الثمانينيات والسنوات التالية ابان النظام الغارب من المعضلات الإنسانية بالغة الأهمية.

فقد وصلت الى العراق خلال الشهور المنصرمة مئات الأسر والمواطنين الذين هجّروا قسراً او هاجروا نتيجة لاسباب سياسية وكان قرار قد اتخذ بعد غيابهم بمصادرة بيوتهم وأراضيهم وكل ما يملكون من اشياء مادية كانت قطاف جهود سنوات طوال. ليظل هؤلاء في العراء. يقودهم المجهول في مناكب الارض. ليبدأوا مشواراً آخر في العمل وانتشال أسرهم وقبلها أنفسهم من مصاعب الحياة.

ويظل ذلكم القرا ر - الجريمة- شاهداً على بشاعة النظام في تحطيم وتدمير جزء من أبناء شعبنا الذي عانى إجراءات قاسية لسبب او دونه.

وقد ظهرت هذه المشكلة في محافظة المثنى مثلها في محافظات اخرى كان ممن تضرر من هذا الاجراء ينظر الى بيته الذي تسكن فيه أسرة اخرى اشترته بعد حلقة متوالية من البيع والشراء من شخص الى آخر استقرت فيه بعلمها وربما دون عملها باغتصاب هذا الدار او تلك الملكية التي يتحسر عليها مالكها الأصلي الذي عاد من الخارج. وقد شكلت هيئة لمعالجة هذه المشكلة في المثنى هي هيئة دعاوى الملكية.

السيد محمد هادي العيساوي مدير الهيئة أوضح (للمدى) ان الهيئة مؤسسة عراقية أسست بموجب قرار من مجلس الحكم بالنظر لانتهاكات الملكية العقارية (أراضي،دور) للفترة من ١٧ تموز ١٩٦٨ ولغاية ٢٠٠٤/٤/٩ وتنظر في كل دعوى وانتهاكات حقوق الملكية العقارية، مثل القرارات التابعة لمجلس قيادة الثورة المنحل، بمصادرة املاك وعقارات المواطنين أما بسبب الانتماء الفكري اوالعقائدي. وقرارات ارتجالية من ازلام النظام السابق ومعالجة قرارات مصادرة املاك الناس في ذلك الوقت الى رموز النظام وازلامه بقرارات كيفية. فضلاً عن موضوع التسفيرات واملاكهم . وهي اما ان تكون قومية او قرارات مديريات الامن في المحافظات مشفوعة بقرارات مجلس قيادة الثورة واضاف: ان الناس استبشرت خيراً بالهيئة وقدمت الدعاوى التي وصلت الى ٢٠٠ دعوى، وان الطريقة في تقديم الدعوى حضارية وتختلف بعض الشيء عما يجري في المحاكم المختصة من خلال وجود استمارة احصائية تقدم للمواطن تتسم بالدقة وتحتوي على ٣٣ سؤالاً عن كيفية فقدان العقار للمواطن المراد اقامة دعوى مشفوعة بالمستمسكات الاصولية وفي حالة عدم وجود المستمسكات او مصادرتها نقوم نحن كهيئة بالمساعدة من خلال الكتابة الى الجهات المختصة بتزويدنا بالمستمسكات كدائرة الجنسية والجوازات والتسجيل العقاري.

واشار الى انه بعد استكمال هذه الاجراءات التي نعتقد انها بسيطة وسريعة تحال الدعوى الى اللجنة القضائية. حيث توجد في المثنى لجنتين قضائيتين برئاسة قضاة من ذوي الخبرة والاختصاص حيث تنظر اللجنة القضائية من خلال المستمسكات بتعويض المتضرر او اعادة العقار الى المالك الاصلي قبل المصادرة.

وفي حالة استمرار المشتري للعقار المصادر بإشغال العقار تلزم بعد مطالعة كل مستمسكات الدعوى تلزم الهيئة باعادة العقارالى مالكه الاصلي. اما في حالة قيام المشتري الاول للعقار المصادر ببيعه الى مشتر آخر تختلف الحالة وقد ينظر بتعويض المشتري الثاني او الثالث او الاخير على اعتبار انه حسن النية.

واكد ان هنا لجنة متخصصة من التسجيل العقاري وخبراء من القطاع الخاص من الذين يملكون الخبرة والنزاهة . تقدر قيمة العقار على وفق السعر السائد في الوقت الحاضر وتحال الى اللجنة القضائية ويظل الخيار الى صاحب العقار الاصلي وفي حالة رغبة الحائز وشاغل العقار الذي آل اليه العقار عن طريق المصادرة ومالك العقار المصادر منه في حالة رغبتهما في تسوية الموضوع والتراضي حسماً للمشاكل العقارية فان اللجنة توافق على ذلك.

واكد انه لم تحدد لغاية اليوم جهة الصرف التي نرى أنها قريباً ستكون واضحة. ولا توجد قضية مستعصية وان قانون الهيئة يتسلم الدعاوى لغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ فقط .ودعا المواطنين الى الإسراع بتقديم الدعاوى اغتناماً للفرصة وطمأن الناس ان التعويض حاصل وانهاء كل تجاوزات الملكية التي وقعت ابان النظام السابق وقراراته التعسفية . وان هناك مرونة ومناورة في اتخاذ القرارات بما يخدم المواطن وتجاوز مشكلته حيث ان الهيئة وجدت لخدمة ابناء المثنى.